

تمكين المرأة لتحقيق التنمية المستدامة من منظور الاتجاه المعاصر في العلوم السياسية

Empowering Women to Achieve Sustainable Development from the Perspective of the Contemporary Trend in Political Science

نبار سليمان¹

¹ جامعة محمد خيضر بسكرة، slimane.nebbar@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2026/05/25

تاريخ القبول: 2026/06/25

تاريخ النشر: 2026/10/15

ملخص:

حددت منظمة الأمم المتحدة سبعة عشر هدفا لتحقيق التنمية المستدامة وفق خطة تمتد إلى 2030 ليحتل هدف المساواة بين الجنسين المرتبة الخامسة. كما أضافت في أحد تقاريرها بأن المساواة بين الجنسين ليس حقا من حقوق الانسان فحسب، وإنما أساس لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم. كما أن موضوع تمكين المرأة والتنمية المستدامة يعد أحد اهتمامات العلوم السياسية؛ فقد ركزت على دراسته بشكل شامل وناقده من خلال منظور الاتجاه المعاصر؛ الذي ينادي بحتمية تمكين المرأة في شتى المجالات، بدء بالتعليم والرعاية الصحية، والحق في العمل والقضاء على كل أشكال العنف، وصولا إلى التمثيل والمشاركة في صنع القرار السياسي، الاقتصادي والاجتماعي.

انطلاقا مما سبق، تهدف هذه الورقة البحثية إلى استقصاء اسهامات الاتجاه المعاصر في العلوم السياسية في موضوع تمكين المرأة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال التركيز على النظريات السياسية المفسرة لذلك. **كلمات مفتاحية:** التمكين، التنمية المستدامة، تمكين المرأة، النظريات السياسية.

Abstract:

The United Nations has set seventeen goals for achieving sustainable development, according to a plan that extends to 2030 to occupy the goal of equality between the sexes the fifth degree.

It also added in one of its reports that the quality between the sexes is not only a human right, but rather a basis for making peace, and prosperity and sustainability in the world.

Also, the topic of empowering women and sustainable development is one of the interests of political science. It focused to study it in a comprehensive and critical way through the perspective of the contemporary trend, which calls for the imperative of empowering women in various fields, beginning with education and health care, the right to work and the elimination of all forms of violence, through to represent and participate in political, economic and social decision-making.

In the light of the above, this research paper aims to investigate the contributions of the contemporary trend in political science in the matter of empowering women and their role in achieving sustainable development, by focusing on the political theories that explain this.

Keywords: Empowerment ; Sustainable development; Empowerment of women; Political theories.

المؤلف المرسل: نبار سليمان ، slimane.nebbar@univ-biskra.dz

مقدمة:

تضمن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر يوم 25 سبتمبر 2015 خطة لتغيير العالم؛ حيث تم اعتماد خطة تنموية عالمية تمتد حتى سنة 2030 تعمل على تحقيق تنمية مستدامة لصالح البشرية وكوكب الأرض، وهو ما يعمل كذلك على تعزيز السلام العالمي. هذا الأخير لا يتحقق الا في إطار الشراكة والتعاون سواء بين الدول أو بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية.

حدد القرار سبعة عشر هدفا، ويعمل على تحقيق 169 غاية تتفرع منها تحقيقها في مجال زمني يقدر بـ 15 سنة، وقد اعتبر هذا القرار التزاما من الدول من خلال رؤسائها أو رؤساء الحكومات، أو الممثلين السامين لها بتحقيق اهداف القرار الأممي؛ حيث أن احترام حقوق الانسان وسيادة القانون، والعدالة والمساواة، واحترام الأعراف والانتماء الاثني والتنوع الثقافي يسمح بتحقيق عالم مزدهر وفق أطر تشاركية.

يمثل هدف المساواة بين الجنسين (المرأة والرجل) الهدف الخامس وفق ترتيب الأهداف المعلنة في هذا القرار الأممي، ومن خلال هذا الهدف تم ربط المساواة بين الجنسين والتمكين الحقيقي للمرأة الذي يعد أحد الأسباب لتحقيق السلام والرخاء والاستدامة في العالم.

تعد العلوم السياسية من العلوم التي عاجلت معطى تمكين المرأة، حتى قبل انشاء عصبة الأمم ومن بعدها الأمم المتحدة؛ فظهرت العديد من المحاولات النظرية التي عملت على اقحام مسائل الجندر (الجنس) في ميدان التنظير في العلاقات الدولية، على اعتبار أنه قد يسمح في تحقيق الأطر التعاونية والتشاركية الدولية. بداية من مؤتمر نساء العالم الأول في باريس سنة 1892 الذي طالب بحقوق المرأة (التعليم، الانتخاب...)، وصولا الى الاتجاهات المعاصرة في العلوم السياسية في موضوع تمكين المرأة وكذا دورها في تحقيق التنمية المستدامة مع نظريات ما بعد الحداثة وفق تيارات فكرية مختلفة، وهذا كله ينضوي ضمن النظرية النسوية في العلاقات الدولية.

تأسيسا على ما سبق، تحاول هاته الورقة البحثية الإجابة عن إشكالية محورية مفادها: كيف عاجلت الاتجاهات النظرية السياسية المعاصرة موضوع تمكين المرأة لتحقيق التنمية المستدامة؟

لمعالجة الإشكالية المطروحة تم اعتماد العناصر التالية:

المحور الأول: تمكين المرأة والتنمية المستدامة: مقارنة مفاهيمية .

المحور الثاني: النظريات السياسية المفسرة لتمكين المرأة لتحقيق التنمية المستدامة.

المحور الثالث: دور تمكين المرأة في تحقيق التنمية المستدامة.

أولا: تمكين المرأة والتنمية المستدامة مقارنة مفاهيمية:

يعد مصطلحي تمكين المرأة وكذا التنمية المستدامة من المصطلحات التي تبلورت بشكل كبير ضمن تخصص العلوم السياسية، وبالأخص في حقل العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة. كما أنهما من أكثر المصطلحات المقترنة ببعضها البعض، أي كيف لتمكين المرأة أن يساهم في تحقيق تنمية مستدامة؟ وهل يمكن تحقيق تنمية مستدامة دون تمكين المرأة؟ وللإجابة عن هذا التساؤل لابد من تحديد المفهومين تحديدا دقيقا، بغية الوصول للعلاقة الترابطية القائمة بينهما.

1. مفهوم تمكين المرأة:

-تعريف مصطلح تمكين المرأة:

لغة: قبل تعريف المصطلح تجدر الإشارة إلى أنه مصطلح خرج من وثائق الأمم المتحدة، أي أن أول استخدامه كان باللغة الإنجليزية، حيث عبر عنه بـ Women Empowement ، والتي تعني استقواء المرأة. في حين أن مرادف كلمة تمكين في الإنجليزية هو Enbling، ومنه فالمقصود من هذا التعريف، هو محاولة جعل المرأة أقوى من الرجل في ظل الصراع بين الجنسين خاصة في الدول الغربية.

أما في اللغة العربية، فإن كلمة تمكين تعني "يتمكن، تمكن، تمكنا من الشيء: قدر عليه تمكن الرجل عند الناس: علا شأنه وصار ذو مكانة"¹. ومنه فتمكين المرأة لغة يعني جعلها أكبر مكانة في المجتمع، ومحاولة للإعلاء من شأنها.

اصطلاحاً: عرفت الأمم المتحدة والأجهزة المتفرعة عنها مصطلح تمكين المرأة، ومن أهم التعاريف المقدمة:

-تعريف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة: تمكين المرأة يقصد به " العمل الجماعي في الجماعات المقهورة أو المضطهدة لتخطي أو مواجهة أو التغلب على العقبات، أو أوجه التي تقلل من أوضاعهن أو تسلبهن حقوقهن"²

-تعريف لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (اسكوا) لتمكين المرأة: " هو تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرديا واجتماعيا، واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علاقات القوة في حياتها، فتكسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل "³.

كتعريف إجرائي يمكن تعريف تمكين المرأة على أنه: مجموعة الجهود الفردية والجماعية التي تجعل من المرأة أكثر قوة وأعلى مكانة، من خلال مواجهة العقبات الخاصة بعدم المساواة بين الجنسين، وافتكاكها لمكانة أكثر في جميع المجالات.

-التمكين السياسي للمرأة:

تعريف التمكين السياسي للمرأة لا يخرج عن التعريفات السابقة، لكن يركز على الجانب السياسي والعمل على تحقيق المساواة فيه؛ ويتم قياسه بعدد المقاعد المخصصة للنساء مقارنة بالتي تم منحها للرجال أضف إلى ذلك نسبة انخراطها في المنظمات والحركات الجموعية. إن التمكين السياسي يرتبط بتحقيق الذات والتواجد على أرض الواقع بشكل مؤثر؛ من خلال تعزيز المشاركة السياسية والمساهمة في مختلف أنشطة المنظمات السياسية والمجتمعية أي وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار أو التأثير عليها بهدف تغيير الواقع إلى الأفضل⁴.

-مؤشرات التمكين السياسي للمرأة:

حددت الأمم المتحدة سبعة عشر هدفا ضمن أهداف تحقيق التنمية المستدامة ببلوغ سنة 2030، حيث يعتبر هدف المساواة بين الجنسين الهدف الخامس، والذي يحتوي على خمسة مقاصد منها ما يتعلق بجانب تمكين المرأة سياسيا " كفالة مشاركة كاملة وفعالة، وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة"⁵

وبما أن عملية تمكين المرأة عموما هي عملية اجتماعية متعددة الابعاد: تغييرية، تفاعلية وتنموية فهي تحوي العديد من المؤشرات التي تدل على التمكين السياسي للمرأة، وهي⁶:

- مشاركة النساء في المواقع القيادية.
- مشاركة النساء في اللجان والمواقع العامة.
- إتاحة فرص التعليم والتدريس غير التقليدية أمام النساء.
- اكتساب النساء في عملية صنع واتخاذ القرارات.
- اكتساب النساء مهارات ومقدرات تنظيمية لإنشاء مجموعات للمطالبة بحقوقهن.

ومنه، فالمؤشرات الرئيسة لتمكين المرأة سياسيا لابد أن تتقلد النساء المناصب القيادية رئيسات دول رئيسات حكومات، وزيرات، سفيرات.... العمل على تمكين المرأة من خلال مشاركتها في الشأن العام،

ضرورة تمكين المرأة من التعليم العالي الذي يقود للمناصب العليا، مشاركة المرأة في صنع القرار سواء على المستوى الداخلي للدولة أو على المستوى الخارجي، قدرة النساء للتكامل في مجموعات وتكريس حقوقهم. وهذا تطبيق لمخرجات المواثيق والمؤتمرات التي تنادي بتمكين المرأة من جهة، وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى.

2. مفهوم التنمية المستدامة:

تعدد أنواع التنمية، ومنها التنمية المستدامة، والتي يطلق عليها التنمية المتواصلة. والتنمية المستدامة هي تطور طبيعي لمصطلح التنمية وفقا للمتطلبات الجديدة التي افرضتها العديد من المتغيرات العالمية.

وقد تم استخدام مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة أواخر ثمانينات القرن الماضي، لكن تبلور هذا المصطلح أكثر بعد مؤتمر ريو ديجانيرو سنة 1992 والذي سمي بمؤتمر قمة الأرض. ومن التعاريف المقدمة ما يلي:

- "التنمية المستدامة أساسها الإنسان وهو هدفها وغايتها ووسيلتها، مع تأكيدها على التوازن بين البيئة بأبعادها المختلفة والمتنوعة، وحرصها على تحقيق كل من تنمية الموارد الطبيعية والبشرية دون أي إسراف أو تبذير، وفق استراتيجية حالية ومستقبلية، وذلك لتلبية حاجيات الحاضر والمستقبل، للوفاء بحاجيات الإنسان وتطلعاته"⁷

- التنمية المستدامة " هي عملية يتناغم فيها استغلال الموارد، وتوجيهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغير المؤسسات على نحو يعزز كلا من إمكانيات الحاضر والمستقبل للوفاء بحاجيات الانسان وتطلعاته"⁸

- التنمية المستدامة هي "عملية التنمية التي تلي أمانتي وحاجات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر"⁹

- التعريف السياسي للتنمية المستدامة:

تشير التنمية المستدامة في مجال العلوم السياسية إلى تلك " العملية التي بموجبها يتم توسيع فرص الاختيار أمام الناس، بجعل التنمية أكثر مشاركة، لكل فرد بطريقة كاملة في القرار المجتمعي ويتمتع بالحرية الإنسانية والاقتصادية والسياسية"¹⁰

ومنه يمكن استنتاج بعض عناصر المفهوم السياسي للتنمية المستدامة: حرية الاختيار - حرية الرأي - توسيع عملية المشاركة في صنع القرار - الحرية الاقتصادية....

- خصائص التنمية المستدامة:

على اعتبار أن التنمية المستدامة تركز على تحقيق حاجات الحاضر دون المساس بحاجيات الأجيال، القادمة (المستقبل)، وعلى الانسان كمصدر ووسيلة وهدف للتنمية، وعلى البعد البيئي. فهي تتميز بالعديد من الخصائص، وهي: تنمية شاملة، متكاملة، عادلة، متوازنة، الحفاظ على مقدرات الأجيال القادمة، تصف بالرشادة، مراعاة البعد البيئي وأنها مترابطة المجالات عديدة.

يمكن استنتاج ركائز ودعائم التنمية المستدامة:

-العدل: المساواة بين جميع الافراد المكونة للمجتمع. نساء- رجال / فقراء- اغنياء / سكان المدن-سكان الارياف...

-التمكين: وهو إتاحة الفرصة للجميع للمشاركة في عمليات التنمية من جهة، وكذا إمكانية الترشح والتمكين من المناصب من جهة ثانية.

-إدارة جيدة: حيث لابد لتحقيق تنمية مستدامة من وجود إدارة تعمل على تحقيقها، وكذا العمل على الحفاظ على المقدرات (عدم الاسراف - محاربة الفساد).

-النظرة التضامنية المستقبلية: من خلال المحافظة على موارد الأجيال القادمة.

-أبعاد التنمية المستدامة:

تستند التنمية المستدامة إلى ابعاد مختلفة، ورغم اختلاف الابعاد إلا أنها تكون متداخلة لتحقيق أهداف التنمية، وهي كالتالي:

-**البعد الاقتصادي:** من خلال توفير عوامل الإنتاج، جمع الموارد وكيفية استغلالها وفقا لمتطلبات الحفاظ على البيئة وتحقيق الأهداف الاقتصادية معا.

-**البعد البيئي:** وهو المحافظة على التنوع البيولوجي، العمل على عدم الاضرار بالبيئة واستخدام تكنولوجيا نظيفة، ومحاولة الاعتماد على الطاقات المتجددة غير الملوثة. أي العمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية للتنمية المستدامة لكن بالمحافظة على البيئة.

-**البعد الاجتماعي:** من خلال تحقيق تنمية تشاركية بين القطاع العام (الحكومي) والقطاع الخاص وكذا المجتمع المدني، ومنه فعلمية التنمية تتحقق وفقا لتلاحم اجتماعي.

المحور الثاني: النظريات السياسية المفسرة لتمكين المرأة لتحقيق التنمية المستدامة

1. التنظير في العلوم السياسية لتمكين المرأة:

هناك العديد من النظريات النسوية المختلفة التي ظهرت في العالم الغربي منذ الثورة الصناعية، وقامت برصد مظاهر التفاوت المتعددة بين الرجل والمرأة في المجتمعات لاسيما أوضاع المرأة في الغرب. ومنه فالنظرية النسوية نظرية اجتماعية جاءت لمعالجة مسألة التفاوت الاجتماعي بين الرجل والمرأة، حيث تعتبر الدول الغربية مهدا لها. وقد صاحبت التطور الصناعي وولوج المرأة بقوة لسوق العمل، وظهور تفاوت كبير في المعاملة بين المرأة العاملة وزملائها الرجال في العمل، باعتبار أن الرجل هو الأكثر قوة وخبرة وهو الأحق بالتبجيل.

وكغيرها من العلوم الاجتماعية ظهرت النظرية النسوية في العلوم السياسية، لاسيما حقل العلاقات الدولية؛ حيث تطرقت هاته النظرية الى كيفية تمكين المرأة على المستوى الدولي. وذلك بداية من مؤتمر النساء العالمي الأول في باريس سنة 1892، والذي طالب بتكريس الحقوق القانونية للمرأة مثل التعليم والانتخاب، حيث أصبحت المرأة تتمتع بحق الانتخاب في بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية عامي 1918 و1920 على التوالي.

العمل على تحقيق المساواة بين الرجال والنساء لم يكن عملاً شائعاً إلا في أواسط الثمانينيات من القرن العشرين ضمن سياسة التنمية وفي أبحاث السلام، حيث ظهرت النظرية النسوية في العلاقات الدولية والتي بلورت أنساقها الاستمولوجية، الانطولوجية والمنهجية بعد انتقادها للاتجاهات التفسيرية التقليدية لاسيما النظرية الواقعية وخاصة واقعية هانس مورغانتو الكلاسيكية.

إن النظرية النسوية في العلاقات الدولية تعارض بشدة النظرية الواقعية، لأنها تهتم ببناء نظرية نسوية ونظريات تهتم بالجنس في العلاقات الدولية (الجندر) وذلك لعدم منح العلوم الاجتماعية أهمية لمتغير (الجنس). وقد عرفت تطوراً مع فترة ما بعد الحداثة أين تم التركيز على الجنس، وليس على المرأة بمحد ذاتها، أي البنية الاجتماعية للفوارق بين الرجل والمرأة.

عرفت النظرية النسوية العديد من التيارات الفكرية، لكن يتم التركيز على التيار النسوي ما بعد الحداثة، ويعد (جين باتك الشتاين) أحد رواد هذا التيار "حيث يرفض فكرة تقسيم ذكر- أنثى أو رجل - امرأة... ويتجلى ذلك في التجاهل التام للجنس الانثوي في العلاقات الدولية، كالقول رجال الدولة وليس نساء الدولة، صناع القرار وليس صانعات القرار... ومنه حصر النساء في حلقة معزولة عن الحياة الداخلية، وعدم اقحامهن في مجالات العلاقات الدولية الواسعة"¹¹.

ومنه، يرى أصحاب هذه النظرية أنه لا بد من وصول النساء إلى مراكز السلطة، ولعبهن أدوار أكبر على المستوى الدولي لتحقيق السلم والامن الدوليين، فعلى الرغم من وصول الكثير من النساء ليكون رئيسات دول، رئيسات لمنظمات دولية وإقليمية حكومية وغير حكومية، سفيرات نائبات بالبرلمانات.... إلا أنه حسب رواد هذا التيار لا بد من تمكين المرأة أكثر على المستوى الدولي، حيث يرى (جين باتك الشتاين) أن النساء يغلب عليهن الانتظام في السياسة وفي الحركات الاجتماعية وفي المنظمات غير الحكومية وغيرها. ومنه، فالنتيجة حسبه أن التمكين الأكثر للمرأة يعني فاعلية أكثر للسياسة العالمية.

2. اسهامات التنظير النسوي في تمكين المرأة على الصعيد الدولي:

تعتبر أفكار النظرية النسوية أفكار لها أصول تاريخية، وتحتوي تيارات مختلفة، لكن التركيز سيكون على انتقادات التيار النسوي ما بعد الحداثة لواقع العلاقات الدولية من أجل تمكين أكبر ويمكن إحصاء الانتقادات التي وجهتها النظرية النسوية في انتقادات (آن تيكتر) لواقع العلاقات الدولية فيما يلي¹²:

*المصلحة الوطنية، مفهوم متعدد الابعاد، وبالتالي لا يمكن تعريفها بمفهوم القوة.

*تعريف القوة بالهيمنة والمراقبة، هو تعريف محدود وذكوري.

*استحالة ومن غير المستحسن فصل الاخلاق عن الممارسات والسلوكيات السياسية.

*الموضوعية مرتبطة بالذكورية، فإن القوانين الموضوعية هي بالضرورة جزئية

*"لقد جرى تكريس وتنظيم منذ مدة طويلة وكأن النساء لا وجود لهن في السياسة العالمية، وهي من اختصاص الرجال فقط، أو كأنما الرجال والنساء نشيطون ويتأثرون بالسياسة العالمية بالطرق نفسها، وفي تلك الحالة لن يكون هناك حالة إلى تجنيس (الجندر) ¹³

معنى ذلك أن التنظير في العلاقات الدولية لم يأخذ بالحسبان النساء، وكذا جعل التفكير الرجالي متناسق في حين أن الرجال هم سبب الصراعات الدولية رغم ادعائهم بأن الرجال هم النخبة وأصحاب الخبرة.

*تعتبر العلاقات متأخرة في تمكين المرأة عن باقي العلوم الاجتماعية.

*افتراض أن العلاقات الدولية وباعتبارها تابعة للسياسة العليا للدولة (الدبلوماسية، الحروب الاتفاقيات الدولية ...) من اختصاص الذكور ولا تصلح للنساء هو افتراض خاطئ.

* "طرح (سينيثا اينلو) سؤال في مداخلته سنة 1989 (أين النساء ؟) ووجدت أن النساء كن هناك في كثير من الأحيان، حيث لا نتوقع وجودهن مثلاً: إدارة أعمال، قواعد عسكرية

إن طرح السؤال أين النساء؟ يمكن أن يوحي بأنواع مختلفة، فالنسبة للبعض قد يؤدي القلة الشهيرات مثل انديرا غاندي، مارغاريت تاتشر، غولدا ماير، هؤلاء النسوة بالذات كن زعيمات ¹⁴

ومنه فالقضية هي قضية تسيير وإيجاد حل لقضية دولية بغض النظر عن الجنس، فعلى الرغم من أن النساء لهن الطابع السلمي إلا أن القضايا العليا للدولة لا يتم التعامل معها وفق منطق الجنس (الجندر) بل وفق مبدأ المصلحة .

*" شهدت أواخر تسعينات القرن تسعينيات القرن العشرين فترة رخاء وافر، ومع جهودهن والملمة والمدعومة من قبل التحالفات وقرارات مؤتمرات، ظهرت النساء في جميع انحاء العالم كوسيطات للتغيير الاجتماعي، في صراعات من أجل حريات اقتصادية وسياسية واقتصادية" ¹⁵

ومنه يمكن للمرأة المساهمة في تكريس الأمن والسلم الدوليين، من خلال تمكينها من تسيير شؤون التعاون الدولي، وخاصة تسيير المنظمات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الانسان والتنمية المستدامة.

لقد قدمت النظرية النسوية في العلوم السياسية عموماً، وفي حقل العلاقات الدولية خصوصاً اسهامات متعددة ومتنوعة باختلاف تياراتها الفكرية من خلال محاولاتها لتمكين المرأة، وذلك من خلال وصول العديد من النساء للحكم، وتمتعهن بنفوذ سواء على مستوى دولهن أو على المستوى الدولي، سواء كان ذلك من خلال مناصب سياسية أو اجتماعية ليس فقط في الدول الغربية بل حتى في القارة الافريقية مثل: الملكة اليزابيث ملكة بريطانيا، الرئيسة سيريليف كأول رئيسة دولة في افريقيا (ليبريا)، كريستينا فرنانديز رئيسة الارجنتين، وكذا وصول كريستين لاجارد كأول امرأة تترأس صندوق النقد الدولي، وقبلهن مارغريت تاتشر، قولدا ماير، انديرا غاندي.... وكلهن كان لهن تأثير سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وهذا كله ناتج عن النضال السياسي النسوي الذي واكبه التنظير النسوي. وحتى على المستوى العربي، نجحت العديد من الدول العربية في تمكين المرأة من خلال أعلى المناصب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى العسكرية، وهذا كله راجع للنضال النسوي المستمر.

وتعود أهمية ذلك إلى:

- نجاح الحركات النسوية المحلية والإقليمية والدولية في عقد مؤتمرات لها طابع الأهمية القصوى.
- نجاعة العنصر النسوي في قضايا ترقية حقوق الإنسان وقضايا البيئة والتنمية المستدامة.
- افتتاح عديد الاتفاقيات الدولية والاقليمية التي تعمل على محاربة العنف ضد المرأة، وكذا العمل على ترقية حقوقها والعمل على تمكين المرأة.

المحور الثالث: دور تمكين المرأة في تحقيق التنمية المستدامة:

يعكس التمكين السياسي للمرأة اتاحة الفرصة لها في الجوانب السياسية، وخاصة المتعلقة بجانب المشاركة في صنع القرار من خلال المشاركة في الانتخابات وتقلد المناصب القيادية التي كانت حكرًا على الرجال دون النساء. وكذلك في إطار المفهوم السياسي للتنمية المستدامة الذي يقر على أن التنمية المستدامة لا تتحقق إلا عن طريق الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار، وكذا التمتع بالحرية سواء الاقتصادية أو السياسية.

ومنه في هذا المحور نعالج كيفية تحقيق الجانب السياسي للتنمية المستدامة من خلال التمكين السياسي للمرأة في الجزائر كنموذج، وكيف وصلت العديد من النساء إلى تبوء مناصب، والعمل على تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة وفقا لخطة الأمم المتحدة حتى سنة 2030 ، ثم محاولة إحصاء التحديات التي تقف أمام تحقيق التنمية المستدامة انطلاقا من تحديات التمكين السياسي للمرأة.

1. التمكين السياسي للمرأة في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة:

يمكن استعراض التجربة الجزائرية في التمكين السياسي للمرأة، وذلك لكون قضايا التمكين أصبحت قضايا عالمية وفقا لخطة التنمية المستدامة 2030 التي اقرتها الأمم المتحدة، وهذا وفقا لهدفها الخامس المتعلق بالمساواة بين النوع البشري (الجندر)، وهذا من خلال تبني نظام الكوتا في الانتخابات سواء المحلية أو الوطنية، أو حتى في عمليات تعيين المرأة، وخاصة في المناصب العليا للدولة . ومن بين أهم عناصر تحقيق المساواة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والذي تعهدت به الحكومات المشاركة في المؤتمر العالمي الرابع للمرأة المنعقد في بيوين سنة 1995، والذي تبنته الأمم المتحدة وفقا لخطة التنمية المستدامة.

ومنه، سيتم التركيز على محورين أساسيين لتمكين المرأة وتحقيق تمثيل نيابي للمرأة، وكذا واقع الحركة النسوية في الجزائر كأبرز متطلبات خطة التنمية المستدامة 2030.

- التمثيل النيابي للمرأة في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر بعد الاستقلال جهودا كبيرة تهدف إلى تطوير ميدان التعليم، وذلك من خلال اجبارية التعليم الابتدائي وكذا مجانيته في جميع الاطوار حتى ما بعد التدرج الجامعي لكل الجزائريين باختلاف جهاتهم، مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية، وحتى باختلاف جنسهم. حيث أصبح عدد الناجحات في الشهادات التعليمية وخاصة البكالوريا، وعدد المتخرجات من المعاهد والمدارس العليا والجامعات من الاناث أكبر بكثير من الذكور. وكانت نتيجة ذلك أنه أصبح من الضروري تمكين النساء من المجالات المختلفة للعمل

ومن بين المجالات التي تنشط فيها المرأة هي المجال السياسي، خاصة باعتماد الجزائر الإصلاحات في هذا المجال لتحقيق الانفتاح والديمقراطية وتمكين المرأة، والتي تدخل في إطار الاتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر، إضافة لكون هذه الإصلاحات تدخل في إطار خطة التنمية المستدامة 2030. وذلك من خلال مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار وفقا لنظام (الكوتا) الذي ينص على التمثيل النسوي وإشراك المرأة في صنع القرار تجسيدا لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.

وعلى الرغم من أن المرأة تم تمثيلها في أول برلمان بعد الاستقلال سنة 1962. وبعد دخول الجزائر مرحلة التعددية الحزبية والانفتاح السياسي، وكذا في ظل الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر منها: "العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر سنة 1966 الذي صادقت عليه سنة 1989، الميثاق الدولي للحقوق الاجتماعية والسياسية والثقافية سنة 1966، والمصادقة عليه سنة 1989، مصادقة الجزائر على الاتفاقية الدولية المتعلقة بمساواة العمال... مصادقة الجزائر على اتفاقية القضاء على كل اشكال التمييز ضد المرأة"¹⁶.

ومنه، فالقوانين المكرسة للعمل السياسي للمرأة هي امتداد للاتفاقيات الدولية و"بموجب التعديل الدستوري لسنة 2008 وتماشيا مع ما أقرته المادة 31 مكرر منه صدر القانون العضوي 03-12 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق ل: 12 جانفي 2012، ليؤكد على ضرورة ترقية عمل المرأة في المجال السياسي، ويحدد كفاءات توسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة... حيث يهدف لضمان نسبة 30 بالمئة من النساء في مختلف المجالس النيابية المختلفة البلدية، الولائية، والبرلمان "¹⁷.

هذا القانون سمح للمرأة بالمساهمة في صناعة القرار. ووفق مواد مرفقة بهذا القانون تنظم وتحدد نسب تمثيل النساء على ألا تقل عن نسبة ثلاثون بالمئة. وقد أصبحت نسبة تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة مثال يقتدى به من طرف المنظمات الدولية¹⁸.

تجدر الإشارة إلى أن تمكين المرأة سياسيا في الجزائر جاء وفقا لقوانين داخلية وبمنظورات عالمية واتفاقيات دولية، وهو ما لخصته أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 التي أقرتها الأمم المتحدة.

-الحركة النسوية في الجزائر:

من بين أهم ما جاء به الهدف الخامس لخطة التنمية المستدامة 2030 المعتمدة من طرف الأمم المتحدة، هو تمكين المرأة من خلال العمل على تطوير الحركة النسوية، بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من متطلبات المرأة من اجل المساواة، وعلى الرغم من أن الحركة الوطنية الجزائرية تعتبر حديثة النشأة مقارنة بنظيراتها العربية والمتوسطية، وذلك نتيجة الفترة الاستعمارية الفرنسية للجزائر.

فالحركة النسوية من خلال أطر ومؤسسات للجمع، وتبادل الآراء وكذا الدفاع عن حقوق النساء، عن انتهاك حقوقها. كذلك تعتبر مؤسسات الحركة النسوية من جمعيات بالخصوص واسطة بين النساء والسلطات المحلية، وكذا مع المنظمات الإقليمية والدولية المتعددة. وذلك من خلال اقحام المرأة في الحركة الجمعوية والمجتمع المدني، وهذا كله لتحقيق التنمية المستدامة بتعزيز الديمقراطية في الجزائر " حيث تم تحقيق الوعي المجتمعي في الجزائر، بموجب قانون 4 ديسمبر 1990 بحيث تنشأ نحو 1300 جمعية محلية كل سنة... ولعل ما يميز المناخ الجمعوي في الجزائر هو ولوج المرأة في ثناياه، حيث قطعت شوطا مميّزا"¹⁹

تعمل هاته المنظمات الجمعوية النسوية على تحقيق مشاركة أكثر للمرأة، سواء في المجال السياسي (الأحزاب السياسية، المنظمات السياسية ...) أو في المجال الاجتماعي بهدف تنمية للدولة، وهو ما ينعكس على جميع مكونات المجتمع، وتكريس ديمقراطية تشاركية لتعزيز إحساس الولاء وكذا تحقيق الديمقراطية واستبعاد الشمولية والاستبداد.

ويمكن تقسيم هاته الجمعيات النسوية إلى الجمعيات النسوية الوطنية والجمعيات الولائية المحلية:

*الجمعيات النسوية الوطنية:

"ميزة هذا الصنف من الجمعيات الأبرز هي الدفاع عن حقوق المرأة والمرافعة من أجل المساواة بين الافراد، ليس على مستوى الأسرة فحسب لكن على المستوى الكلي لمؤسسات المجتمع (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، ...) بالإضافة إلى التصدي للإفرازات السلبية الناتجة عن عملية التغيير الاجتماعي وخاصة فيما تعلق بموضوعات ذات العلاقة بتمكين المرأة " فتعمل هاته الجمعيات الوطنية على عائقها الدفاع عن حقوق المرأة، لتحقيق المساواة وكونها منصة لتلقي جميع الشكاوى بخصوص انتهاك حقوق المرأة"²⁰.

يمكن إحصاء بعض هذه الجمعيات مثل: الاتحاد العام للنساء الجزائريات، جمعية ترقية والدفاع عن حقوق المرأة، التجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات... وقد تكون هذه الجمعيات لها ارتباطات بمنظمات وجمعيات نسوية عالمية وفي دول مختلفة ساهمت في فضح التجاوزات ضد المرأة، لكن قد تكون لها عواقب أخرى.

*الجمعيات الولائية (المحلية):

تتم في نشاطها على تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للفئات الأضعف في المجتمع ومنها المرأة. ومنه فهاته الجمعيات تركز نشاطها على رصد اهتمامات المرأة سواء الاقتصادية، الاجتماعية، وخاصة الفئات الهشة من النساء مثل: الأرامل، المطلقات، الماكثات في البيت... ومحاولة التكفل بانشغالاتهن. فلا توجد ولاية من ولايات الجزائر لا تحتوي على جمعية محلية نسوية، إضافة الى المكاتب الولائية للجمعيات النسوية الوطنية. وقد كانت مرحلة تبني التعددية المرحلة الفاصلة في تأسيس العديد من الجمعيات سواء الوطنية أو المحلية.

وقد ساهمت الحركة النسوية وخاصة المتعلقة بالجمعيات النسوية الوطنية أو المحلية في تمكين المرأة سياسيا، لتحقيق هدف من أهداف التنمية المستدامة 2030 وهو تنمية الحركة الجمعوية النسوية، والتي جاءت كأحد متطلبات الهدف الخامس لها. ووفقا للمواثيق والاتفاقيات التي صادقت عليها الجزائر.

2. تحديات التمكين السياسي للمرأة في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة:

ان تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء وخاصة في الجانب السياسي وفقا لخطة التنمية المستدامة 2030 التي اقرتها الأمم المتحدة تعتبر أمرا غاية في الأهمية، لأن تمكين المرأة سياسيا سيسمح لها بالمشاركة في تكوين الجمعيات وخاصة السياسية منها، وهو ما يسمح للمرأة بالوصول لمراكز صناعة القرار من خلال الانتخابات التي أصبح للمرأة نصيبا مفروضا في المجالس المنتخبة، والذي أدى بطريقة آلية الى تقلدها لمناصب عليا في جميع مؤسسات الدولة السياسية الاقتصادية، الاجتماعية وحتى العسكرية.

لكن تمكين المرأة عموما وتمكينها سياسيا بالخصوص تواجهه العديد من التحديات، وخاصة في الحالة الجزائرية رغم تأكيد المختصين بأن التحديات متشابهة، وخاصة في المجتمعات المتماثلة اجتماعيا، منها:

-عدم وجود متابعة دقيقة لواقع المرأة، رغم وجود جمعيات ومؤسسات، ومنه عدم وجود آليات فعالة لجمع البيانات حول واقع المرأة وخاصة في المناطق البعيدة عن المدن.

-رغم تحقيق جزء من مبدأ التمكين السياسي للمرأة من خلال القانون العضوي 03-12 وكونه مبدأ دستوريا، إلا أن البعض يرى فيه استغلال للمرأة ومحاولة تطبيق المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

- اعتبار العديد من الناشطين في مجال المساواة بين الرجل والمرأة أن نسبة 30 بالمئة لتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة هي نسبة مجحفة في حق المرأة، فلا بد حسبهم ألا تقل نسبة المشاركة عن 50 بالمئة باعتبار عدد الإناث أكبر من عدد الذكور.

-المبادرات بالتمكين السياسي للمرأة في الجزائر والإصلاح السياسي عموما هي مبادرات ظرفية غير مستقرة ومتعلقة عادة بمناسبات فقط كالوعود الانتخابية إلا أنها تحتاج إلى الديمومة.

-الطابع الذكوري لأغلب المجتمعات في العالم ليس في الدول الإسلامية فقط، بل حتى في الدول الأوروبية وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يرجع البعض سبب فشل هيلاري كلينتون في الوصول لرئاسة بلادها إلى الطابع الذكوري للمجتمع، ورفض أن تكون المرأة رئيسة للبلاد.

-على اعتبار أن عملية تمكين المرأة جاءت بما المنظمات والاتفاقيات الدولية، فقد لا تتوافق مع خصوصيات بعض المجتمعات.

-عدم توحيد سن الرشد بين المرأة والرجل يعتبر انقاصا لقيمة المرأة.

-عدم استقلالية العديد من الجمعيات النسوية، وارتباطها بأطراف أخرى سواء داخلية أو خارجية لا يسمح بالعمل الجدي لتمكين المرأة.

-عدم التزام العديد من الدول بتقديم تقاريرها فيما يخص تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030.

إلا أنه بالقضاء على هذه التحديات، يمكن للمرأة أن تلعب دورا أكبر في تحقيق التنمية المستدامة وتكون أكثر فعالية.

خاتمة:

لتمكين المرأة من لعب دور كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ركز القرار الأممي على القضاء على جميع الممارسات المهينة للمرأة، وضرورة حصولها على حقوقها ابتداء من الحق في التعليم، الرعاية الصحية وصولا إلى تمكين المرأة من التمثيل في صناعة القرار في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

بتمكين المرأة يصبح لها القوة التي تمكنها من أن تصبح عنصرا مشاركا وفعالا في شتى المجالات الحياتية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إن التركيز على البعد السياسي للتمكين في عملها في المجال السياسي لتكون عنصر التغيير والتطوير السياسي انطلاقا من التمثيل السياسي والمشاركة في عملية صنع القرار والمشاركة في مختلف التنظيمات ذات الطابع السياسي والاجتماعي، وهو ما ركزت عليه الأمم المتحدة في برنامجها الإنمائي

يعد اشراك المرأة في الحياة السياسية شرط أساسي لأي تحول ديمقراطي حقيقي من خلال التأكيد على المساواة بين الجنسين وإبعاد الطابع الذكوري على المؤسسات والتنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهو ما يضمن اشراك الجميع في تعزيز استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة.

الهوامش:

أ- الكتب :

علي بن هادية، القاموس الجديد للطالب، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991.
وسيم حسام الدين الأحمد، التمكين السياسي للمرأة العربية-دراسة مقارنة -، الرياض: مركز الأبحاث الواعدة
في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، 2016.

هويدا عدلي وآخرون، المشاركة السياسية للمرأة، مصر: مؤسسة فريديش إبريت، 2017.
جندي عبد الناصر،_التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الجزائر: دار
الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

كريس براون، النظرية المعيارية، في مؤلف: جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، تر: مركز الخليج
للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

جان جيندي بيتمان، قضايا الجنس، في مؤلف، جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية.
ويندي كيه كولمار، فرانيسس تكوفيسكي، النظرية النسوية، تر: عمار إبراهيم، الأردن: الاهلية للنشر والتوزيع،
2010.

لامية صابر، واقع الحركة الجمعوية النسوية في الوسط الريفي في كتاب جماعي، المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية
دراسات وأبحاث، أشغال الندوة العلمية الوطنية، جامعة سطيف 2، 15 مارس 2016.

ب- الدوريات :

- صابر بلول، التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، مجلة جامعة دمشق
للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الثاني، 2009.

- صالح سليمان عبد العظيم، النظرية النسوية ودراسات التفاعل الاجتماعي. مجلة دراسات، المجلد 41، ملحق
1، 2014.

- رزيق نفيسة، نظام الكوتا في الجزائر: نحو تعزيز مكانة المرأة السياسية دراسة على ضوء القانون العضوي رقم 03-12، مجلة الأستاذ الباحث، سبتمبر 2017.

ج- المنشورات الإلكترونية :

- الزبير عروس، الخلفية التاريخية ونضال جمعيات الحركة النسوية من أجل التغيير في الجزائر، انظر الرابط:
www.ciddef.dz.com